

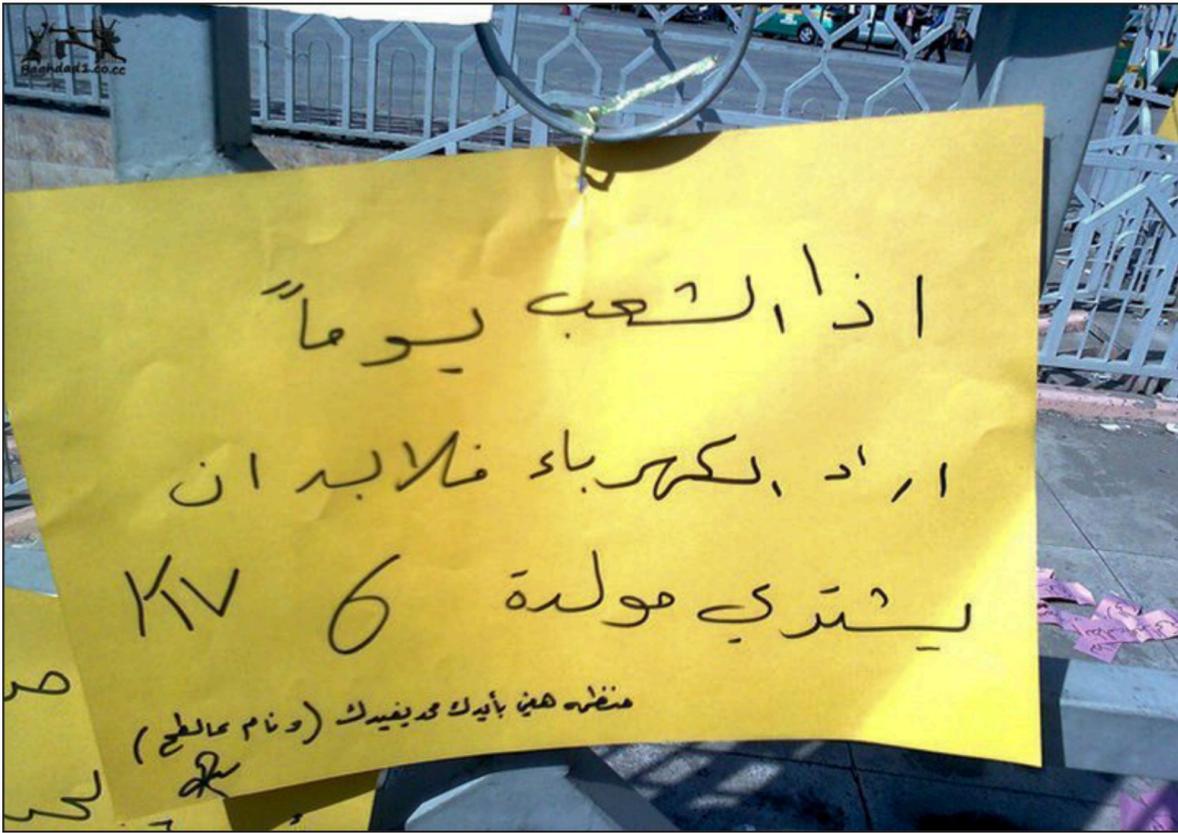
حفظت ماء وجه الحكومة وأثقلت كاهل المواطن

# المولدات الأهلية.. هل كانت سببا في تلك الانجاز مشاريع الكهرباء؟!



سؤال خطر في ذهني ساعة إعداد هذا التحقيق وهو ما الذي كان سيحصل لو ان هذه المولدات غير موجودة، وما هي درجة التذمر والاحتقان الشعبي الذي ستواجهه الحكومة بسبب التلكؤ الحاصل والفساد الإداري والمالي؟، وهل يمر فصل الصيف بحره الشديد دون ان نجد مؤسسات قد حولها الناس إلى خراب وأطلال؟، أراهن أن هذا كله سيحصل وان واقع الكهرباء كان سيجد الحل الأمثل بأشهر معدودة بسبب النتائج غير المحسوبة التي سيواجهها المسؤولون عن هذا القطاع، لكن ما حصل هو ان وجود المولدات الأهلية أطاح بكل هذه الأمنيات ومنح المواطن الصمت والارتضاء بما تهبه المولدات الأهلية له مقابل أجور تثقل كاهل المواطن البسيط وحفظ ماء وجه الحكومة.

□ بغداد/ فرات إبراهيم



شعار طريف وضعه مواطنون احتجاجاً على قلة الطاقة

## الخطوط الذهبية.. اختراع جديد لأصحاب المولدات يبتزون به أهالي المناطق المرفهة

**لماذا كل هذا الصرف؟**

مواطن يسأل أمام الأرقام التي أعلنها مجلس محافظة بغداد بتجهيز المولدات الأهلية في بغداد، والبالغ عددها أكثر من عشرة آلاف مولدة وبواقع ٣٠ لترا للكيلو فولت الواحد مضروباً بقدرة هذه المولدات من الأمبيرات. ويقول هذا المواطن "نستغرب شرعنة الحكومة للحلول المؤقتة لإنتاج الطاقة عبر دعم مشروع المولدات، وصمتها تجاه مصير التخصيصات الضخمة، التي تنفق بغير نفع تحت عنوان إنشاء أو تأهيل منظومات الكهرباء الوطنية"، مضيفاً "أن المواطن البسيط الحال يلاقي الحرمان في فصل الصيف ويواجه المساع والتكاليف بعد أن وضع تحت رحمة أصحاب المولدات الكهربائية المنتفعين من مكرفة الوقود المجاني والمتركون بدون رقيب".

المواطن أبو محمد من بغداد الجديدة يقول: "حقيقة لا أعرف لماذا تخصص كل تلك الأموال دون المرور على العلة الرئيسية واجزم ان في الأمر فساداً مالياً لأن الكثير من المسؤولين والقائمين على مسألة الكهرباء لا يروقه انتهاء هذه الأزمة بسبب الفساد فكم من هذه المولدات الـ ١٠٠٠٠ آلاف صحيحة وتعمل، أنا اعتقد أن نصف الكمية من هذا الوقود يذهب إلى جيوب المسؤولين وأعضاء مجالس المحافظات والبلديات.

**السبب هو تصدير الكهرباء!**

حينما يصرح مسؤول رفيع المستوى بأن وزارته ستصدر الكهرباء إلى دول الجوار هذه السنة، ولكنه حينما يجد الواقع يبنه في اليوم التالي بان تجهيز الكهرباء إلى المواطنين هذا الصيف وصل بواقع خمس ساعات انقطاع إلى ساعة تجهيز واحدة بغير رأي، ويعلم بأنه سيتم تصدير الكهرباء في العام القادم، وكان احد وكلائه وعده بإحضار عصا موسى إليه في الصيف القادم، لا أجد تفسيراً منطقياً لتلك التصريحات غير أن هذا المسؤول أو ذاك يعيشون واقعا غرائبيا وهلوسة ومعاناة أمراض الشيزوفرينيا برمتها..

المواطن مجيد عبد الله يقول: منذ السقوط ونحن نعيش مع التصريحات والمقالات النارية التي تجربها القنوات الفضائية مع هؤلاء وعنتي الشديد على من يديرون هذه اللقاءات، الذين يجرفون مع تصريحات المسؤولين ومحاباتهم مقابل هدايا مالية وعينية ولو تحمل هذا الصحفي أو ذاك مسؤوليته المهنية بشرف لواجه المسؤول بالواقع الحقيقي دون التغطية على الإخفاقات مخافة أن لا يستقبله الوزير أو المسؤول ثانية ويحرم من الهبات والعطايا.



اليوم الأول في الشهر يقطع الكهرباء عنك لكي تأتي بالمبلغ المطلوب.


**العقوبة هي الرادع لأصحاب المولدات**

رئيس لجنة الطاقة في مجلس بلدية الكاظمية طالب بسن قانون لردع أصحاب المولدات المخالفة لتعليمات مجلس محافظة بغداد، وطالب هذا العضو بأن يتم تغريم صاحب المولدة المخالفة أو الحبس، دون أن يطالب بتطبيق هذا الأمر على المسؤولين في وزارة الكهرباء الذين اقترفوا فعلاً أكثر شناعة وإيلاما بحق المواطن ولم يطالب هذا العضو بحبس الوزير المسؤول الذي وعد بتجهيز المواطنين بالكهرباء هذا الصيف بأكثر من ١٤ ساعة فعلية، يقول صاحب المولدة رحيم كامل: تخصيص الوقود المجاني للمولدات الأهلية لا يفي بالغرض وحصة ٣٠ لترا للكيلو فولت شهريا لا تكفي وكان الأجدى بهم زيادة الحصص إلى ٤٠ أو ٤٥ لترا، وإذا لم تتم الزيادة فعلياً شراء خمسة آلاف لتر، ولكي نفي بقرار مجلس محافظة بغداد أي علينا أن ندفع أكثر من مليون دينار شهريا للإيفاء بمدة التشغيل وهذا يعني أن صاحب المولدة يخسر من ٣ إلى ٥ ملايين وإذا لم ندفع لتوجيهاتهم يتم تهديدنا بالإيقاف أو الحبس عن طريق استخدام المهر العسكرية.. فيما يؤكد احد المواطنين بان أصحاب المولدات لا يلتزمون بساعات التشغيل بسبب غياب الرقابة عليهم بسبب التواطؤ وإذا تم إخراجهم فإنهم يلجؤون إلى قلة الماء، وكذا إذا عطل حصل في المولدة وقد يستغرق هذا العطل ثلاثة أيام أو أكثر وتختل أن مادة الكاز لهذه المدة تصبح من نصيب صاحب المولدة لأنه لا يقوم بالتعويض عن الأيام التي توقفت فيها المولدة وما أن يصبح

**رئيس لجنة الطاقة في مجلس بلدية الكاظمية طالب بسن قانون لردع أصحاب المولدات المخالفة لتعليمات مجلس محافظة بغداد**

**مواطنون؛ اصحاب المولدات لا يلتزمون بساعات التشغيل ولا رقابة عليهم**

تشتهي السفن يقول هذا المواطن إن اغلب المولدات تم توزيعها على أعضاء مجلس البلدية فمن روايتهم وجباياتهم المستمرة واختلاس الأموال صار كل عضو يملك من خمس إلى سبع مولدات وقام هؤلاء بتسجيل هذه المولدات بأسماء مستعارة لأشخاص قريبين لهم، بينما حرم العاطل عن العمل من فرصة استثمار هذا العمل ويؤكد هذا المواطن بأنه وعلى الرغم من أن هذه المولدات تقدم التيار الكهربائي للمتركن المفروض بأسعار رمزية إلا أننا نلاحظ أن أسعارهم تفوق أصحاب المولدات الأهلية، كما أن ساعات التشغيل عندهم تقلصت ولا يقومون بتعويض الناس وإنما ما اعترضت فانك ستصبح في القائمة السوداء عند عضو مجلس البلدية الذي سيمنع حتى تأييد السكن من الوصول إليك.

**أصحاب الخط الذهبي يعرقلون العمل**

الخط الذهبي هو بدعة أخرى ابتدعها أصحاب المولدات لسكنة المناطق المرفهة والتي غالباً ما يسكنها المسؤولون وعادة ما يكون الخط الذهبي هو لمدة ٢٤ ساعة كهرباء بواقع ٢٤ ألف دينار للأمبر الواحد حتى لا يشعر أبناء أو عائلة المسؤولين بالضجر من حرارة الصيف والذي سيؤثر تأثيراً بالغا في متابعة هوياتهم الستيشنية.. رئيس لجنة الطاقة في المجلس

البلدي لقطاع الكاظمية السيد سليم مجيد يقول: المشكلة الأكبر التي نواجهها في تنفيذ خططنا لهذا الصيف هي المولدات الأهلية التي لا تملك حصصاً من وزارة النفط وأصحاب هذه المولدات بما أنهم لا يملكون حصصاً وزارة النفط فأنهم سيفرضون أسعارهم الكيفية ومنها هذه الخطوط المسماة بالخطوط الذهبية.

**وزراء الكهرباء: "شيلني وشيلك"**

يبدو أن مبدأ شيلني وشيلك هو السائد في حلول مشكلة الكهرباء فكم من المليارات صرفت باسم انجاز مشاريع الكهرباء وكم من العقود الوهمية اكتشفت وكم من الاختلاسات والفساد المالي مازال ينخر جسد الكهرباء الوطنية دون رادع او حتى توجيه تهمة بالفساد وهذا هو ما ينير حفيظة وغضب المواطن العادي الذي يجد ان معاناته وإلامه يتم مسرحتها أمام عينه بشكل ساخر وكوميدي يؤدي فصولها وزراء ومسؤولون، وهذا غيظ من فيض مما استمعنا إليه أو شاهدنا فصوله عبر الفضائيات.

أثارت حملة الفساد المالي والإداري التي قادها ايهم السامرائي (وزير الكهرباء السابق) ونفذها مع شلة من اتباعه طيلة توليه المنصب الوزاري (أيلول ٢٠٠٣ - أيار ٢٠٠٥)، ردود أفعال غامضة على الساحة العراقية للاضرار الجسيمة والبالغة

**العقود الوهمية شبح يطارد الكهرباء**
**أسعار الامبيرات لا تتناسب وساعات التشغيل**


أسلاك المولدات شبكة عنكبوت تخفق بغداد

التي تركتها حملة الفساد على وضع الطاقة الكهربائية في البلاد على الرغم من المبالغ الهائلة التي تم صرفها من خلال عشرات العقود التي وقعتها السامرائي مع الشركات العربية والأجنبية لتحسين وضع الطاقة والتي قدرت بمبالغها بأكثر من مليار دولار أمريكي في وقت لم تستطع وزارة الكهرباء تزويد المواطن بأكثر من ساعتين كهرباء مقابل ٢٢ ساعة قطع على مدى ما يقارب من سنتين.

وكشف مصدر في رئاسة الوزراء، الأحد، أن رئيس الحكومة نوري المالكي أصدر قراراً بإقالة وزير الكهرباء العراقي على خلفية إجراء الأخير عقوداً وهمية بقيمة تصل إلى مليار و٧٠٠ مليون دولار. وقال المصدر إن "رئيس الحكومة نوري المالكي أصدر قراراً، في ساعة متقدمة من مساء السبت، يقضي بإقالة وزير الكهرباء العراقي رعد شلال بعد التأكيد من الأخير أجرى عقوداً تجارية وهمية باسم الوزارة بقيمة تصل إلى مليار و٧٠٠ مليون دولار. وقدم وزير الكهرباء في العراق كريم وحيد استقالته مساء الإثنين اثر تظاهرات صاحبة بدات قبل يومين بسبب انقطاع التيار في ظل درجات حرارة قاربت الستين في جنوب البلاد. أعلن وزير الكهرباء العراقي كريم وحيد الليلة استقالته من منصبه على خلفية تظاهرات الاحتجاج التي تعم العراق منذ ثلاثة أيام ضد فقدان الكهرباء والتي ادت إلى اشتباكات في بعض المحافظات مع رجال الأمن خلفت قتيلين و٢٠ مصاباً. وأعلن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، الإثنين، عن إنهاء أزمة الكهرباء التي تشهدها البلاد نهاية العام الحالي، فيما أكد على استمرار الحكومة بتجهيز المولدات الأهلية بالوقود الصيف المقبل وفق خطة الصيف الماضي. وقال الشهرستاني إن أزمة الكهرباء ستنتهي بنهاية العام الحالي، وستجهز المحافظات العراقية في العام المقبل بالطاقة الكهربائية بشكل مستمر". وارجع الشهرستاني انتهاء الأزمة في الموعد المنكور لـ"تعاهد وزارة الكهرباء مع شركات أجنبية عدة على إنشاء ٢٠ محطة كهرباء خلال الفترة السابقة، وهي الآن قيد التنفيذ في عموم محافظات البلاد".

**آخر الأخبار**

صرح مصدر مسؤول في كوكب الزهرة بان وزير الكهرباء ميم تون نزل وصل الى كوكب الزهرة ومعه المبالغ المختلصة من مشاريع إعادة الكهرباء والبالغة ٧٠ مليار دولار وان قادة الكوكب غير معنيين بتسليم ميم تون تن الى الحكومة العراقية بسبب عدم وجود اتفاقية تسليم المتهمين.